استخدام اسلوب المحاسبة عن القيمة المضافة لتقييم الأداء المالى للشركات الأردنية

دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية

إعـــــداد

د/ عطا الله ورّاد خليل

استخدام أسلوب المحاسبة عن القيمة المضافة لتقييم الأداء المالي للشركات الأردنية

الدكتور عطا الله ورّاد خليل (*)

ملخص البحث:

استهدف البحث القياس المحاسبي للقيمة المضافة ببعض الشركات الأردنية في بعض الأنشطة الصناعية المختلفة تمهيداً لتوظيفها في تقييم الأداء المالي بصفة عامة وللشركات الأردنية محل الدراسة بصفة خاصة، هذا بالإضافة إلى عرض كيفية القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة المضافة ضمن القوائم المالية وتحديد الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المتعلقة بالقيمة المضافة لخدمة قرارات الفئات المختلفة المستفيدة من أنشطة الشركات. ولتحقيق هذه الأهداف فقد استند البحث إلى فرضية أساسية مؤداها عدم وجود علاقة بين القيمة المضافة وبين المتغيرات المطلقة من ناحية والمؤشرات المحاسبية الواردة بالبحث من ناحية أخرى، وقد قام الباحث بتحليل علاقة الارتباط بين القيمة المضافة لبعض الشركات الأردنية وبين المتغيرات المذكورة، وقد كشفت نتائج هذا التحليل عن وجود تحسن ملحوظ في الأداء المالي لبعض هذه الشركات ووجود انخفاض في الأداء المالي لبعضها الآخر محل عينة الدراسة، حيث أن القيمة المضافة تعتبر مؤشراً مكملا للمؤشرات التقليدية لقدرته على تفسير حقيقة الأداء المالي للشركات. وقد أوصى الباحث في إطار ذلك بضرورة اهتمام الشركات الأردنية بقياس القيمة المضافة والافصاح عنها ضمن تقاريرها المالية تمهيداً للاعتماد عليها في كشف حقيقة أدائها المالي سواء التشغيلي أو الاستثماري أو التمويلي وضرورة استخدام مؤشر القيمة المضافة كمؤشر مكمل للمؤشرات التقليدية، وكما يتوجب على هذه الشركات أن تقوم بالاعتراف بالقيمة المضافة وقياسها والافصاح عنها محاسبياً في التقارير المالية وكيفية توظيفها بشكل تطبيقي بهذه الشركات.

---

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزيتونة الأردنية.

Abstract

The objective of the research is the accounting measurement of the added value used by Jordanian companies that deal with different industrial activities. In order to use this measurement in financial performance evaluation in general and Jordanian companies in particular.

It aims also to introduce the method of measurement and accounting declaration for the added value within the financial lists, define the characteristics of the added value that must be described by the related data, to serve the decision of the different parties that benefit from companies activities.

In order to achieve these objectives the research is based on a main hypothesis that ''there is no relation between additional value and absolute variation on one hand and the research accounting indicators on the other''. The researcher had analyzed the correlation relation ship between additional value for some Jordanian companies and the mentioned variables.

The results of the analysis showed high improvement in financial performance for some companies and low effect for others within the sample. The additional value was as integrated indicator for classical indicators, due to its capability for interpretation of the actual financial performance of the companies. The researcher recommendation is to view the measuring and declaration of additional value within the financial reports of Jordanian companies, to be used for clarification of the actual financial performance, either operational, investment or financing. It also shows the importance of using the additional value as integrated indicator for classical indicators. The companies must admit the measuring and declaration of the additional value, and to be viewed in their financial reports, and how to apply these measurements in such companies.

مقدمة

تعتبر الوحدة الاقتصادية أحد الخلايا الهامة في المجتمع ولبنة أساسية في هيكل الاقتصاد القومي، ومن ثم فإن نجاح جهود التنمية الاقتصادية يتوقف على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في القيام بدورها في المجتمع بفعالية . فالوحدة الاقتصادية ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لم يعد ينظر لها كأداة لخلق الثروة لصالح فئة الملاك فقط بل أصبح ينظرلها باعتبارها دائرة نشاط إجتماعي تسعى إلى تحقيق العديد من المصالح لفئات المجتمع ككل ومن هذه الزاوية فإن الوحدات الاقتصادية رغم استقلالها تبقى جزء من كل ألا وهو الاقتصاد القومي، ومن ثم يقع على عاتقها عدد من المسؤوليات لعل أهمها هو مدى قدرتها على استخدام الموارد التي خصصت لها من قبل المجتمع بما يؤدي إلى تحقيق مصالح فئات المجتمع ككل .

والمحاسبة بما تؤديه من دور حيوي في المجتمع – فإنه يقع على عاتقها عبء توفير المعلومات المحاسبية التي تخدم العديد من فئات المجتمع ليس فقط على المستوى الجزئي – أعضاء الفريق داخل الوحدة الاقتصادية والفئات الأخرى من مستثمرين ومقرضين ... الخ خارج الوحدة الاقتصادية – وإنما أيضاً على المستوى الكلي – لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.

ولما كان الفكر المحاسبي يستند حالياً على أساليب تقليدية في تقييم الأداء المالي للشركات لعل أهمها مؤشري الربحية والعائد على الاستثمار- تفيد فئة معينة دون الأخرى فمن هنا تتضح أهمية أسلوب القيمة المضافة كمدخل غير تقليدي قادر على توفير المعلومات المحاسبية التي تمكن من تقييم حقيقة أداء الوحدات الاقتصادية والتي من بينها الشركات الأردنية، وتكشف القيمة المضافة عن حالات التعثر والخلل المالي.

وفي ضوء ذلك يسعى هذا البحث إلى قياس القيمة المضافة ببعض الشركات الأردنية تمهيداً لاختبار مدى فعالية هذا الأسلوب في تقييم الأداء المالي لهذه الشركات .

أولاً: مشكلة البحث:

يعاني الفكر المحاسبي الحالي من العديد من أوجه القصور، حيث يفترض من الناحية التقليدية أن الهدف الأساسي للمنشأة هو تعظيم أرباح الملاك وهو ما أدى إلى اعتبار الربح المعيار الوحيد أو الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم الأداء وذلك من خلال عدد من المؤشرات – لعل أهمها مؤشري الربحية والعائد على الاستثمار. كما اعتبرت الإدارة من الناحية التقليدية – أيضاً – مسؤولة تجاه فئتين فقط هما المستثمرين والدائنين الأمر الذي انعكس على حصر هدف التقرير المالي في تلبية احتياجات هاتين الفئتين من المعلومات [1]. وقد نتج عن ذلك تركز معظم جهود تطوير التقرير المالي نحو الكيفية التي

---

(1) Benjamen, J.J. & K.G. Stanga, " Differences In Disclosure Needs of Major Users of Financial Statements " Accounting And Business Research, (Summer, 1977), pp. 187-192.

يتم بها قياس الربح خاصة في مواجهة ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار [1].

إلا أن الاعتماد – فقط – على الربح المحاسبي كأساس لتقييم الأداء فضلاً عن كونه يخدم فئات محددة فقط من مستخدمي المعلومات المحاسبية وفضلاً عن كونه أيضاً يعكس مسؤولية الإدارة تجاه تلك الفئات فقط فإنه يواجه بعدد من الانتقادات لعل أهمها ما يلي :

١) أن الربح المحاسبي كمعيار لتقييم الأداء إنما يركز فقط على الأداء في الأجل القصير ، الأمر الذي قد يدفع بالإدارة إلى اتخاذ بعض الاجراءات الخاطئة ذات التأثير السلبي على الأداء في الأجل الطويل وذلك من أجل تحسين صورة الأداء في الأجل القصير [2].

٢) نتيجة لتعدد مفاهيم الربح المحاسبي، فقد تباينت الآراء في الفكر المحاسبي حول مفهوم الربح الواجب استخدامه كأساس لتقييم الأداء، فضلاً عن تباين آراء كل من المحاسبين والاقتصاديين حول أسس قياس هذا الربح [3].

٣) إن استخدام الربح المحاسبي كأساس لتقييم الأداء لا يوفر المعلومات الكافية عن الأسباب التي أدت إلى تحقيق هذه النتائج.

٤) أن اعتبار الربح المحاسبي هو المعيار الوحيد أو الأساس لتقييم الأداء إنما يركز فقط على الدخل الخاص بفئة المساهمين ، ومن ثم فهو لا يتواكب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي أصبحت المنشأة في ضوئها بمثابة فريقاً متحداً من الفئات ذات المصلحة، الذين ترتبط تضحياتهم وجهودهم ومن ثم تتحقق عوائدهم من خلال علاقتهم بالمنشأة. الأمر الذي يؤدي إلى خلق شعور لدى هذه الفئات بتعارض المنظمة مع الأهداف الخاصة بهـم[4].

مما سبق يتضح أن أساليب قياس وتقييم الأداء التي تعتمد على الربح المحاسبي لم تعد قادرة على ملاحقة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال، الأمر الذي دعى الجمعيات والمعاهد والمنظمات العلمية والمهنية في مجال المحاسبة إلى بذل المزيد من الجهد نحو تطوير أساليب القياس وتقييم الأداء بما يتلائم وتلك

---

(1) Gry, R.D. & K. Manders, " Corporate Social Reporting: Emerging Trends In Accountability and The Social Contract " Accounting, Auditing And Accountability, Vol.1, No. 1, (1988), pp. 12-13.

(2) . أسامة محمد زكي، القياس المحاسبي لتقييم أداء شركات قطاع الأعمال العام باستخدام نموذج متعدد الأهداف ، مجلة العلوم الإدارية ، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، يوليو ١٩٩٣، ص٤٠٠.

(3) منى عبد الهادي، تقييم الأداء في ظل الأهداف المتعددة لمنشآت الأعمال باستخدام مقياس كمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٠٠.

(4) .مصطفى أحمد الشامي ، قياس القيمة المضافة وجدوى الافصاح عنها مع التطبيق على شركات وزارة الصناعة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس (العدد الأول) ، ١٩٩٤، ص ص ١٤-١٥

التطورات وقد نجحت تلك الجهود في التوصل لعدد من الأساليب التي يمكن استخدامها في هذا المجال [1].

إلا أن أسلوب القيمة المضافة كان أكثر هذه الأساليب قبولاً على المستويين الأكاديمي والتطبيقي. وفي ذلك رأت لجنة المعايير المحاسبية بمجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز أن استخدام أسلوب القيمة المضافة يوفر مقياساً مفيداً لتقييم الأداء، ويؤدي استخدامه إلى إمكانية الحصول على عدد من المؤشرات الهامة لتقييم الأداء مثل نسبة القيمة المضافة إلى رأس المال المستخدم ونسبة القيمة المضافة إلى تكلفة الأجور [2]. كما يرى البعض [3]. إن أسلوب القيمة المضافة يعتبر المعيار الملائم لتقييم الأداء في ظل بيئة الأعمال الحديثة والمسؤوليات العديدة التي أصبحت إدارة المنشأة منوطة بها.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن استخدام أسلوب القيمة المضافة لأغراض تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية باعتبارها – ونتيجة للتغيرات الاقتصادية المعاصرة – بمثابة فريق متحد من الفئات ذات المصلحة وأيضاً لأغراض توفير المعلومات المحاسبية التي تخدم العديد من فئات المجتمع على المستويين الجزئي والكلي إنما يتطلب بحث ودراسة المشاكل التالية :

١) مشكلة تعدد مفاهيم القيمة المضافة مما يستدعي من الباحث ضرورة تحديد مفهوم القيمة المضافة الأكثر ملاءمة لأغراض قياس القيمة المضافة ولتوفير معلومات محاسبية تعكس حقيقة الأداء في المنشأة في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

٢) دراسة المشاكل المتعلقة بمدى إمكانية استخدام أسلوب القيمة المضافة في تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية وذلك كمدخل مكمل – وليس بديل – لمؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية التي تعتمد في تركيبها على مفهوم الربح المحاسبي، مع بيان كيفية تحقيق ذلك.

٣) دراسة المشاكل المتعلقة بتوظيف أسلوب القيمة المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات الأردنية.

ثانياً : الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع القيمة المضافة، ويمكن عرض أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج على النحو التالي:

---

(1) حيث ظهرت في الفترة الأخيرة العديد من الأساليب المتطورة لقياس وتقييم الأداء ، وهو مادة أحد الكتاب (Myers) إلى وصفها بأنها حرب المقاييس، ومن هذه الأساليب التدفقات النقدية المخصومة والأرباح الاقتصادية المخصومة والقيمة المضافة الاقتصادية وقياس الأداء المتوازن وغيرها من المقاييس الأخرى.

(2) The Accounting Standard Committee, " The Corporate Report " , The Institute of charatered In England and Wales, 1975.

(3) د. أحمد بسيوني شحاته، تقييم قائمة القيمة المضافة كاتجاه أوروبي جديد في التقرير المالي ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية ، (العدد الأول ، ١٩٨٩ ، ص ٨٤.

١) **دراسة (أحمد شحادة، ١٩٨٩)**[١]

تناولت هذه الدراسة من خلال استعراض الأدب المحاسبي تقييماً عاماً لأسلوب القيمة المضافة كاتجاه جديد في التقرير المالي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- أن هناك اتجاه متزايد نحو استخدام قائمة القيمة المضافة في الوحدة الاقتصادية – حيث تؤدي إلى تحسين إنتاجيتها ودعم قدرتها التنافسية – أو على مستوى مستخدمي القوائم المالية – حيث تؤدي إلى اشباع حاجة متخذي القرار من المعلومات المحاسبية في ظل التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال خاصة بعد أن عجزت قائمة الدخل عن مسايرة تلك التطورات.
- إن أغلب المشاكل التي تحول دون انتشار قائمة القيمة المضافة إنما تتعلق بالقياس المحاسبي بشكل عام ومن ثم فهي مشكلات قابلة للحل.

٢) **دراسة (Belkaoui & Fekrat, 1994)** [٢]

اهتمت هذه الدارسة بالمفاضلة بين أسلوب القيمة المضافة وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وذلك لتحديد أي من هذه القوائم يوفر معلومات أكثر ملاءمة وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن المحتوى المعلوماتي لمؤشر القيمة المضافة يفوق مثيله من المؤشرات الأخرى المتعلقة بالربحية والتدفقات النقدية – حيث أنه أقل هذه المؤشرات تشتتاً وأكثرها استمرارية.

لذلك فهو يتمتع بقدرة تنبؤية أعلى من المؤشرات الأخرى ومن ثم فهو أكثر هذه المؤشرات قدرة على تقييم الأداء واتخاذ مختلف القرارات.

- إن المزايا العديدة التي يوفرها أسلوب القيمة المضافة كأداة للتقرير المالي دفعت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) إلى إصدار توصية في عام ١٩٩١ تلزم بموجبها الشركات الأمريكية بالإفصاح عن بيانات القيمة المضافة ضمن القوائم المالية المنشورة.

٣) **دراسة (Balkaoui & Ronald, 1994.)** [٣]

تناولت هذه الدراسة علاقة كل من الأرباح والقيمة المضافة بالعائد المحقق من الأوراق المالية لبعض الشركات الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الأرباح والقيمة المضافة يؤثران – بصفة عامة – في عملية تقييم الأوراق المالية إلا أن متغيرات القيمة المضافة تتمتع بقدرة تنبؤية أعلى من الأرباح في تفسير التغير في عائد الأوراق المالية كما أنها توفر لمتخذ

---

(1) د. أحمد بسيوني شحاته، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٩-١٣٧.

(2) Riahi Belkaoui Ahmed & Fekoat M. Ali, op.cit., p.p.3-15.

(3) Riahi Belkaoui Ahmed & Picur Ronald D. " Explaining market returns : Earnings versus value added data", Managerial Finance, Vol.20, No. 9,1994, p.p.44: 55.

القرار معلومات أكثر أهمية من معلومات الأرباح لأغراض تقييم الأوراق المالية.

٤) **دراسة (مصطفى الشامي، ١٩٩٤)** [١].

تناولت هذه الدراسة مدى جدوى استخدام أسلوب القيمة المضافة للتنبؤ بالأرباح وقياس المتغيرات الاقتصادية القومية وقد أكدت الدراسة من خلال النتائج التجريبية – على أهمية التقرير عن معلومات القيمة المضافة لجميع فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

٥) **دراسة (Serge & Belkaoui, 1998)** [٢]

تناولت الدراسة بالتحليل كلا من العائد والقيمة المضافة ودورهما في التقرير المالي الخارجي ببيئة الأعمال الأمريكية وقد توصلت الدراسة إلى أن معلومات القيمة المضافة تعطى صورة أكثر شمولية عن الأداء والثروة التي حققتها المنظمة وطريقة توزيعها على الفئات المتنوعة التي ساهمت في تحقيقها الأمر الذي أدى إلى وجود اتجاه متزايد في مجتمع الأعمال الأمريكي نحو الاستجابة لمنهج القيمة المضافة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

٦) **دراسة :(Jan Staden, 1998)** [٣]

تناولت هذه الدراسة بالتحليل استخدام أسلوب القيمة المضافة في قطاع الصناعة بجنوب إفريقيا وقد خلُصت الدراسة إلى أن هناك نقص شديد في الدراسات التجريبية المتعلقة بجدوى معلومات القيمة المضافة كما أن هناك حاجة شديدة للعديد من الدراسات التي تهتم بعلاج المشاكل المتعلقة بالقياس والإفصاح وذلك بهدف زيادة كفاءة وفاعلية دور القيمة المضافة في تدعيم عملية اتخاذ القرار لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

٧) **دراسة: (أبو الهنا، ٢٠٠٠).** [٤]

اهتمت هذه الدراسة بالدور الذي يلعبه التحليل المالي للقيمة المضافة في تحديد القيمة المالية للشركات وتحديد درجة الخصخصة وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معلومات القيمة المضافة وتحليلاتها تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى درجة الخصخصة والقيمة المالية لشركات قطاع الأعمال المصرية التي سيتم خصخصتها.

ويخلص الباحث من خلال الدراسات السابقة ما يلي:

---

(١) د.مصطفى أحمد الشامي، خصائص مؤشرات الربحية والقيمة المضافة، مدخل لبيان جدوى الافصاح عن القيمة المضافة في الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، المجلة العلمية للبحوث العلمية والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد ٤٣، ١٩٩٨، ص ٣٨١-٤٠٨.

(2) Evraet Serge & R. Belkaoui A., op.cit., p.p. 1:15.

(3) Jan Stadeh C.J., op.cit., p.p.44:59.

(4) د. سيد فتحي عويس أبو الهنا، استخدام التحليل المالي للقيمة المضافة لتهيئة شركات قطاع الأعمال العام للخصخصة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ٢٠٠٠، ص ص ١٣٧-١٧٢.

١) أن الفكر المحاسبي ما زال يفتقد إلى الدليل المجسد حول مدى أهمية معلومات القيمة المضافة لخدمة متخذي القرارات سواء داخل أو خارج المنظمة.[١]

٢) إن ما يراه البعض[٢] من قصور منفعة معلومات القيمة المضافة لمتخذي القرارات إنما يرجع بصفة أساسية إلى المشاكل التي يواجهها القياس المحاسبي بشكل عام، وعلى الرغم من ذلك فإن نواحي القصور هذه يمكن علاجها بالإضافة إلى إمكانية تطوير معلومات القيمة المضافة حتى في ظل المعطيات التي يوفرها الفكر المحاسبي الحالي.

٣) هناك اتجاه متزايد نحو التقرير عن معلومات القيمة المضافة في العديد من دول العالم – أوروبا وأمريكا – لما توفره من معلومات أكثر شمولية عن الأداء والثروة التي حققتها المنظمة[٣].

٤) لقد أهملت الدراسات السابقة تحديد منفعة بيانات القيمة المضافة بعد علاج هذه المشكلات وكيفية القياس المحاسبي لها.

٨) **دراسة (نور و الربيعي، ٢٠٠٣)**

إن هذه الدراسة تعد محاولة لتحسين الإبلاغ المالي كأحد الأ[عاد المهمة في التحكم المؤسسي من خلال التأكيد على أهمية اعداد وعرض قائمة القيمة المضافة Value-added Statement كقائمة ملحقة بالقوائم المالية الدورةي يمكن أن تستخدم في قياس أداء المنشأة بشكل أشمل وبيان القيمة المضافة من قبلها بالجهد المشترك للفريق الذي يتشكل من (أصحاب رأس المال والإدارة والعاملين) ومن ثم كيفية توزيع هذه القيمة على أعضاء الفريق إضافة إلى الحكومة التي تحصل على حصتها في شكل ضرائب على الأرباح وفقاً للقوانين السارية.

خلاصة القول أن اطلاع مختلف الأطراف على حصصها في القيمة المضافة التي تكونها المنشأة دورياً وتتبع تطور هذه الحصص يعزز من عمليات أجهزة الرقابة على أنشطة المشروع وبالتالي يحفز الادارات على القيام بواجباتها بشكل أفضل بما يوفر الحماية الكافية لأموال المشروع ويضمن مستوىً مقبولاً للأداء كما يضمن الإفصاح بدرجة كافية وبصورة دقيقة عن نتائج العمليات.

إن قائمة القيمة المضافة هي قائمة ملحقة وليست بديلاً عن قائمة الدخل، وكقائمة ملحقة فإنها توفر المعلومات لحملة الأسهم والمجموعات الأخرى بطريقة تكون أكثر معنى بالنسبة إليهم.

---

(1) من خلال الدراسة المسحية التي قام بها الباحث، قاعدة البيانات. ADI/In from، أكاديمية البحث العلمي، القاهرة، ٢٠٠٤.

(2) Jan Staden C.J., op. cit., p.p44:59

(3) د.محمد عبد الحميد طاحون، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠١.

ثالثاً : حدود البحث

يقتصر البحث على الحدود التالية:

١) التركيز على قياس القيمة المضافة واستخداماتها في تقييم الأداء على أساس الاستحقاق والأساس النقدي.
٢) التركيز على سنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وليس لهما دلالة خاصة أكثر من الاستفادة لأغراض التحليل .
٣) تم التركيز على أنشطة صناعية معينة دون الأنشطة الصناعة الأخرى.

رابعاً : أهمية البحث

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة إلى حدوث تغييرات كبيرة في أهداف المنشأة ومن المسؤوليات التي تتحملها الإدارة.

فوفقاً للنظريات السلوكية، فإن المنشأة تستمر في البقاء لأنها تحقق عدداً من المصالح المختلفة، كما أنها تتكون من مجموعات أو فئات تشارك لمدى مختلف وبطرق مختلفة في أداء الوظيفة الشاملة للمنشأة والمتمثلة في تحويل المدخلات إلى مخرجات.

في ضوء ذلك لم يعد تعظيم الربح يمثل هدفاً أساسياً للمنشأة إنما أصبحت تهدف إلى تحقيق دخل للمجموعات ذات المصلحة، الأمر الذي يتطلب تغيير معيار تقييم الأداء بما يتناسب وتلك التغيرات. ومن هنا تتضح أهمية التقرير عن القيمة المضافة لما توفره من معلومات تعطي صورة أكثر شمولية عن الأداء والثروة التي حققتها المنشأة وطريقة توزيعها على الفئات المختلفة. - أصحاب المصلحة – التي ساهمت في تحقيقها .

بالإضافة لذلك فإنه لما كانت معلومات القيمة المضافة تتمتع بقدرة تنبؤية أعلى من معلومات الأرباح في تفسير التغير في عائد الأوراق المالية فمن هنا تتضح أهمية معلومات القيمة المضافة في رفع كفاءة الأسواق المالية وتنشيط حركتها.

من ناحية أخرى لما كان مفهوم القيمة المضافة يعتبر أحد المفاهيم الأساسية في قياس الدخل والناتج القومي فمن هنا تتضح أهمية معلومات القيمة المضافة في رسم السياسات والخطط القومية والتعرف على الآثار المحتملة لها على منظمات الأعمال مما يساعد على رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

خامساً : أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي :

١) القياس المحاسبي للقيمة المضافة على أساس الاستحقاق تمهيداً للإفصاح عنها بالتقارير المحاسبية.
٢) توفير مجموعة من الدلالات حول علاقة القيمة المضافة بمجموعة من المتغيرات المطلقة التي من أهمها صافي الأصول الثابتة، حقوق المساهمين. رأس المال العامل، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة

التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وذلك كمدخل ضروري للحكم على أداء هذه الأنشطة في الشركات الأردنية.

٣) تحديد نتائج العلاقات الارتباطية بين القيمة المضافة من ناحية وبين مجموعة المؤشرات المحاسبية من ناحية أخرى والتي من أهمها معدل الربحية، معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل دوران رأس المال العامل، نسبة التداول، وذلك كمدخل ضروري لتفسير حقيقة الأداء المالي بالشركات الأردنية.

سادساً : فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث و لتحقيق أهدافه على اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا تكشف علاقة القيمة المضافة بكل من صافي الأصول الثابتة وحقوق المساهمين ورأس المال العامل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية حقيقة الأداء المالي للشركات الأردنية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة وكل من معدل الربحية ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل دوران رأس المال العامل ونسبة التداول.

الفرضية الثالثة : لا تفسر العلاقة الارتباطية بين القيمة المضافة وبين المؤشرات المحاسبية التقليدية حقيقة الأداء التشغيلي والاستثماري والتمويلي بالشركات الأردنية.

سابعاً: منهج البحث:

يشتمل منهج البحث على الأبعاد التالية:

ا- مجتمع وعينة الدراسة :

يوضح الجدول التالي مجتمع وعينة الدراسة:

جدول رقم (١): مجتمع وعينة الدراسة

اسم الشركة	صناعة الشركة	(*) كود الشركة	مجتمع الدراسة	عينة الدراسة	عدد العاملين بالشركة (**)
البوتاس العربية	استخراجية	A	١٦٠ منشأة	١	٢١٩٠
مصانع الإسمنت الأردنية	إنشائية	B	٢١٥ منشأة	١	١٤٢٧
مصفاة البترول	طاقة	C	١٩٨	١	٣٤٦٣

الأردنية			منشأة		
حديد الأردن	هندسة ومعدنية	D	٢١٠ منشأة	١	١٥٥
الشركة العربية لصناعة الأدوية	كيميائية	E	٢١٠ منشأة	١	٩٦٠

(*) تم اختيار كود رمزي لكل شركة من شركات عينة الدراسة وذلك بغرض تسهيل عمليات قياس المتغيرات من ناحية وتحليل العلاقات بينها إحصائياً من ناحية أخرى.

(**) تم اختيار عينة الدراسة عن طريق اختيار الشركة التي يعمل بها أكثر من ١٥٠ عامل من مجتمع الدراسة.

ب- أساليب تجميع بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث في تجميع بيانات الدراسة على المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية المنشورة بالشركات الأردنية محل عينة الدراسة عبر سنتي ٢٠٠٢م-٢٠٠٣م وخاصة قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

حـ- أسباب اختيار عينة الدراسة:

حتى يتمكن تحقيق التجانس بين مدخلات التحليل الإحصائي ولضمان سلامة النتائج في نفس الوقت فقد قام الباحث باختيار شركات عينة الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

١- أن تتوافر القوائم المالية الخاصة بهذه الشركات بشكل منتظم خلال فترة الدراسة، على أن تشمل هذه القوائم قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

٢- أن تكون الشركات محل التطبيق من الشركات العاملة في قطاع الصناعة، حيث أن طبيعة نشاط هذه الشركات ينسجم بشكل مباشر وواضح مع مفهوم القيمة المضافة.

٣- أن تتفق بداية ونهاية السنة المالية للشركات محل التطبيق حتى يسهل المقارنة واستخلاص النتائج.

٤- ألا يقل رأسمال الشركة عن مبلغ معين لضمان توافر إدارة حسابات على درجة عالية من التنظيم والكفاءة بالشركات محل التطبيق.

د- متغيرات الدراسة:

اعتمد الباحث في قياس القيمة المضافة بالشركات محل عينة الدراسة وأيضاً في استخدام القيمة المضافة كمدخل لتقييم أداء هذه الشركات على مجموعة المتغيرات التالية:

إجمالي المتحصلات من المبيعات، إجمالي المدفوعات النقدية، إجمالي قيمة المبيعات، إجمالي قيمة المدفوعات النقدية وغير النقدية، صافي الأصول الثابتة، حقوق المساهمين، رأس المال العامل، صافي التدفقات النقدية التشغيلية، صافي التدفقات النقدية الاستثمارية، صافي التدفقات النقدية التمويلية، معدل الربحية، معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل دوران رأس المال العامل، نسبة التداول.

هـ- النموذج المقترح لقياس واستخدام القيمة المضافة في تقييم الأداء

نموذج قياس القيمة المضافة طبقاً للأساس النقدي:

إجمالي المتحصلات من المبيعات	**(-)**	**إجمالي المدفوعات النقدية عن السلع الوسيطة:** **الأجور، الفوائد البنكية، ضرائب الدخل، التوزيعات على المساهمين**

نموذج قياس القيمة المضافة طبقاً لأساس الاستحقاق:

إجمالي المتحصلات من المبيعات	**(-)**	**إجمالي المدفوعات النقدية وغير النقدية عن السلع الوسيطة:** **الأجور، الفوائد البنكية، ضرائب الدخل، التوزيعات على المساهمين، الاهتلاك،الأرباح المحتجزة**

النموذج المقترح لتقييم الأداء المالي لشركات عينة الدراسة طبقاً للعلاقة الارتباطية بين القيمة المضافة وبين المؤشرات المحاسبية (على أساس الاستحقاق)

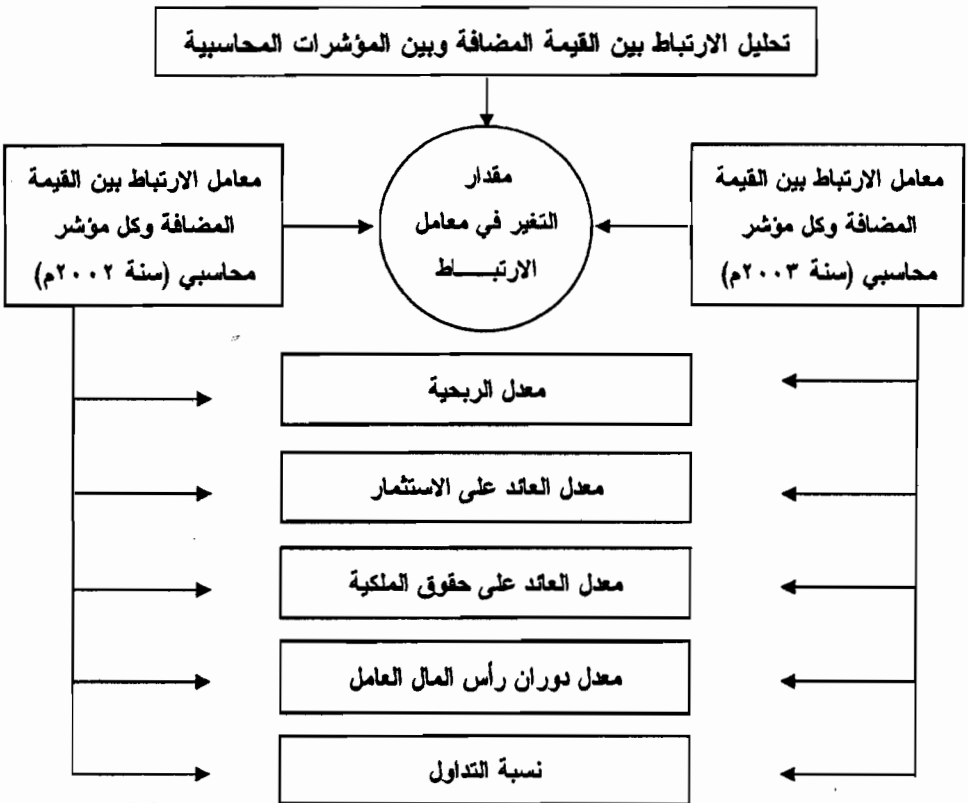

٣- النموذج المقترح لتقييم الأداء المالي لشركات عينة الدراسة طبقاً لمعدل القيمة حقاق)

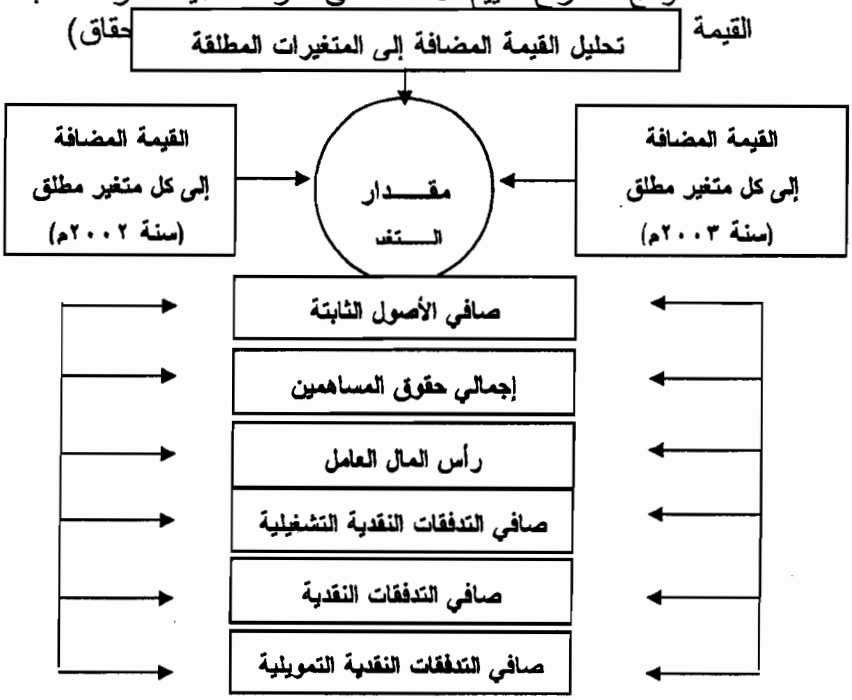

و- الأساليب الاحصائية المستخدمة في اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة:

لاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة اعتمد الباحث على مجموعة الأساليب التالية:

١- أسلوب تفسير دلالة قياس القيمة المضافة محاسبياً بكل شركة من الشركات محل عينة الدراسة.

٢- استخدام أسلوب العلاقة النسبية بين القيمة المضافة ومجموعة المتغيرات المطلقة المتمثلة في صافي الأصول الثابتة، حقوق المساهمين، رأس المال العامل، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ثم إيجاد مقدار التغير في هذه العلاقة بين سنتي ٢٠٠٣م-٢٠٠٢ بكل شركة من شركات عينة الدراسة.

٣- استخدام تحليل الارتباط بين القيمة المضافة ومجموعة من المؤشرات المحاسبية المتمثلة في معدل الربحية، معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل الارتباط بين سنتي ٢٠٠٣م-٢٠٠٢م وأيضاً إيجاد مقدار التغير في مربع معامل الارتباط أو في معامل التحديد بين هاتين السنتين.

المبحث الأول

ماهية وأهمية معلومات القيمة المضافة

تعتبر القيمة المضافة أحد المفاهيم المستمدة من علم الاقتصاد ، كما أنها تمثل أحد مداخل قياس الدخل القومي منذ زمن طويل، وبالرغم من ذلك فإن تبني الفكر المحاسبي مفهوم القيمة المضافة لأغراض التقرير وتقييم الأداء المالي للشركات يعتبر حديث العهد – نسبياً- وقد جاء ذلك كنتيجة للتحديات التي تواجه منظمات الأعمال في الوقت الراهن بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة والتي جعلت من منظمة الأعمال فريقاً متحداً من الفئات ذات المصالح في ضوء ذلك واستناداً إلى المسؤوليات المتعددة التي أصبحت إدارة الوحدة الاقتصادية منوطة بها ومع الاعتراف بأهمية قياس مدى نجاح تلك الوحدات في الوفاء بمسؤولياتها وإلى أن المنشآت لا يمكنها الاستمرار والبقاء دون موافقة المجتمع الذي تعمل فيه، أصبح من الضروري الافصاح عن المعلومات المتعلقة بانجاز تلك المسؤوليات وعن الكيفية التي تم بها الموازنة بين المصالح المختلفة لفئات المجتمع ككل.

وعلى عكس مفهوم الربح الذي يضع غلاله على تلك المسؤوليات المتعددة للوحدة الاقتصادية – فإن قائمة القيمة المضافة توضح الثروة التي تم خلقها بواسطة الجهد الجماعي للأطراف المشاركة وكيفية اقتسام المنافع الناتجة بين هذه الأطراف.

ويمكن تعريف القيمة المضافة على مستوى الوحدة الاقتصادية بأنها القيمة أو الثروة التي أضافتها الوحدة الاقتصادية وتسهم بها مع غيرها من الوحدات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج القومي وذلك نتيجة تضافر عوامل الانتاج في مجال النشاط الذي تعمل فيه الوحدة الاقتصادية ولقد تناولت العديد من الأبحاث بالدراسة والتحليل مدى منفعة معلومات القيمة المضافة لمتخذي القرارات، ومدى قدرتها على تلبية احتياجات متخذي القرارات داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ، وقد أكدت أغلب هذه الدراسات على أن استخدام أسلوب القيمة المضافة استطاع أن يلبي احتياجات متخذي القرارات من المعلومات التي عجزت الأساليب القديمة التي تعتمد على صافي الربح المحاسبي – عن توفيرها [1].

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول بعض هذه الدراسات يمكن الرجوع إلى :

- Chong Sebastian Yeesiew " Value added productivity analysis as a management tool : A review of Singapore, Britain and Japan " Research in Accounting in Emerging Economies, Vol. 3, 1995, pp. 35-51.
- Evreat Serge & Riahi Belkoui Ahmed " Usefullnes of value added reposting: a review and symthesis of literature", Managerial Finance, Vol 24, No. 11, 1998, pp. 1-15.
- Hamilton Stanley W. & Heinkel Rovert L. " Sources & Value added in Canadian Real estate investment management " Real- Estate Finance, Vol. 12, N. 2, Summer 1995, pp 57-70.

ففي انجلترا وبناء على النشرة التي أصدرتها لجنة المعايير المحاسبية بمجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز والذي أوصت بموجبه اللجنة بأن تقوم كل شركة – اختيارياً- بتضمين ستة قوائم جديدة في تقاريرها المالية المنشورة، فإن قائمة القيمة المضافة هي وحدها حظيت – من بين هذه القوائم الستة المقترحة – باهتمام واسع النطاق على المستوى الأكاديمي فضلاً عن أنها هي وحدها التي حظيت باستجابة سريعة من جانب عدد كبير من الشركات البريطانية [١].

من ناحية أخرى، فإنه على المستوى الأوروبي – بخلاف انجلترا- فإن هناك اتجاهاً قوياً ومتزايداً نحو تضمين قائمة القيمة المضافة في التقارير السنوية المنشورة للشركات.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية استخدم أسلوب القيمة المضافة في بداية الأمر كأداة محاسبية لأغراض اتخاذ القرارات داخل المنظمة ثم تطور استخدامه بعد ذلك كأحد التقارير المالية المنشورة لخدمة متخذي القرارات خارج المنظمة حيث أوصت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) في عام ١٩٩١ بأن يكون الإفصاح عن القيمة المضافة ضمن التقارير المالية المنشورة إجبارياً وذلك جنباً إلى جنب مع القوائم المالية الأخرى مثل قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية [٢].

ولعل الانتشار الواسع لاستخدام معلومات القيمة المضافة لأغراض التقرير والتقييم المالي للشركات إنما يرجع إلى العديد من المزايا التي تتصف بها والتي من أهمها ما يلي [٣]:

١) إن النظرة إلى المنشأة باعتبارها وحدة إجتماعية تمثل العديد من الفئات وأصحاب المصالح مثل العاملين، والمساهمين ، والدائنين، والحكومة، يظهر حاجة هذه الأطراف إلى معرفة نوعية أخرى من المعلومات عن الشركة خاصة تلك التي تتصل بتحقيق أهدافهم المالية وغير المالية.

- Jan Staden C.J. " The usefulness of the value added statement in South Africa "Managerial Finance, Vol – 24, No. 11, 1998, pp. 44-59.

(1) Gray , S. & K. Maunders, " Value Added Reporting : Uses and Measurement, ", London , 1980, pp. 64-71.

(2) Riahi Belkaoui Ahmed & Fekrat M. Ali, "The magic in Value Added : Merits of Derived Accounting Indicator Numbers", Managerial Finance, Vol. 20, 9 , 1994, pp 3: 15.

(3) انظر على سبيل المثال:

(أ) . عراقي العراقي، المحاسبة عن القيمة المضافة، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط ،العدد التاسع،مايو ١٩٩٣، ص ١٧-٢١.

(ب) د.أحمد بسيوني شحاتة، مرجع سابق، ص ٩٢: ٩٨.

(ج) T , &I. Christoph, " The Value Added Statemant as a part of Corporate social Reporting ", management International Review, 1981, p.p. 17:18.

٢) يوفر استخدام القيمة المضافة مصداقية للإعتراف بالعاملين كفئة مشاركة ومسؤولة وذات سلطة في عملية خلق الثروة، مما يؤثر تأثيراً إيجابياً على سلوك العاملين واتجاهاتهم نحو إدارة المنشأة التي يعملون بها.

٣) يمكن استخدام معلومات القيمة المضافة في إعداد خطة الحوافز للعاملين بطريقة تساعد في إنتاجيتهم فيحوز العاملون على مكافأة مدفوعة أو نصيب في أسهم الشركة.

٤) يمكن إستخدام نسب توزيع القيمة المضافة على فريق الشركة – نسبة الأجور إلى القيمة المضافة ونسبة الأرباح المحتجزة إلى القيمة المضافة، ونسبة الضرائب إلى القيمة المضافة – ومقارنتها بالشركات الأخرى وكذلك استخدامها في المقارنات الدولية خاصة إذا كانت هذه القيمة المضافة معدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار.

٥) تتأثر أهداف وسلوك الإدارة عادة بالمؤشرات التي تستخدم في تقييم أدائها حيث تحاول بالضرورة تحقيق وعرض النتائج وفقاً لتلك المؤشرات. أي أن هذا يؤثر تأثيراً إيجابياً على سلوك الإدارة نحو الاهتمام بتحسن الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمنشأة[١].

٦) إن استخدام معلومات القيمة المضافة يعطي مقياساً جيداً لحجم وأهمية المنشأة. فاستخدام رقم المبيعات كأساس لترتيب أهمية وحجم المنشأة قد يشوه الحقيقة لأن المبيعات قد تتضخم بتكاليف السلع والخدمات المشتراة من الغير والتي يتحملها المستهلكون مباشرة، كما أن استخدام رأس المال المستثمر كأساس لحجم المنشأة يمكن أن يكون مضللاً، فالمنشأة التي تستخدم رأس المال بنسبة أكبر ولديها عدد قليل من العاملين قد تظهر أكثر أهمية من المنشآت التي تستخدم العمالة بنسبة أكبر لهذا فإن استخدام القيمة المضافة لقياس حجم ونشاط الشركة يعتبر أساساً سليماً ويعكس مدى أهمية المنشأة في الاقتصاد القومي.

٧) يرتبط التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل بعلاقة وثيقة بقياس الانتاجية الكلية (خاصة بالأسعار الثابتة)، ومن ثم فإنه يرتبط ضمناً بعلاقة وثيقة بمعلومات القيمة المضافة باعتبارها تمثل المقياس الملائم للمخرجات، ومرد هذه العلاقة إلى أن تحسين الانتاجية يؤدي إلى تحسين الربحية وتوفيرها ضمانات البقاء في الفترة الطويلة، ومن ثم فإن ايجاد وسيلة للربط بين تحليل الانتاجية وبين تحليل الربحية أصبح يمثل صلب التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل.

---

(١) .عبد العاطي لاشين، تقييم التسعير السوقي ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية في سوق الأسهم المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، يناير ٢٠٠١، ص٢٤٤.

المبحث الثاني
مداخل قياس القيمة المضافة

لعل أحد المشاكل المهمة التي تواجه عملية قياس القيمة المضافة لأغراض التقرير وتقييم الأداء المالي للشركات هو الاختيار بين الانتاج والبيع كمعيار للاعتراف بتولد الثروة، وواقع الأمر أن الخلاف بين المعيارين ينحصر في عنصر التغير في المخزون، وما إذا كان يتم تقويمه على أساس سعر البيع أم على أساس التكلفة.

وبناء على ذلك فإن القيمة المضافة بالانتاج تقيس صافي ناتج الوحدة الاقتصادية سواء تم بيع هذا الناتج أم لا، ومن ثم فهي تقاس بالفرق بين سعر البيع للمخرجات وتكلفة السلع والخدمات المشتراه من الغير. وهذا المفهوم يستخدم في مجال الاقتصاد الكلي لأغراض حساب الدخل القومي. أما القيمة المضافة بالمبيعات فهي تقاس بالفرق بين قيمة المبيعات وتكلفة السلع والخدمات المشتراة من الغير لانتاج المبيعات[١].

وجدير بالذكر أن تقرير مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا و ويلز قد تبنى مفهوم القيمة المضافة بالمبيعات ، وربما كان السبب الحقيقي وراء ذلك هو ادراك اللجنة بأن عنصر التغير في المخزون يمثل أحد مجالات الخلاف بين الفكرين المحاسبي والاقتصادي، مما استدعى تفادى هذه المشكلة حتى لا تعوق قبول قائمة القيمة المضافة، وذلك إدراكاً من اللجنة بأن الممارسة العملية والجدل الأكاديمي كفيلان بحل هذه المشكلة على النحو الملائم[٢].

وبناء على ذلك يقترح الباحث الأخذ بما إرتأته لجنة المعايير البريطانية على اعتبار أن ذلك يتوافق – في الوقت الحالي – ومعطيات الفكر المحاسبي.

إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الفكر المحاسبي ذاته قد عكس تبايناً في الآراء رغم الاتفاق حول مفهوم القيمة المضافة بالمبيعات – حول ما إذا كان يتم قياس القيمة المضافة وفقاً للأساس النقدي أم أساس الاستحقاق وهو ما سيوضحه الباحث كما يلي :

١- نموذج قياس القيمة المضافة وفقاً للأساس النقدي

حيث تقاس القيمة المضافة طبقاً للأساس النقدي عن طريق طرح مدفوعات السلع والخدمات المشتراة من الغير وذلك بغض النظر عن البنود غير النقدية مثل الاهلاك والأرباح المحتجزة.

---

(1) د. د.محمود صبح، إعادة هيكلة الشركات – المدخل الحديث، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٥٤-٢٥٨.

(2)د. هشام عبد الحي السيد، محتوى المطومات في قائمة التدقيق النقي بالتطبيق على سوق رأس المال المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية) كلية التجارة بني سويف جامعة القاهرة ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٠.

ويمكن التعبير عن القيمة المضافة وفقاً للأساس النقدي بالمعادلة التالية :

ق م = س – م – ج – ف – ض – ت

حيث أن :

ق م = القيمة المضافة، س = المتحصلات من المبيعات، م = مدفوعات السلع والخدمات المشتراة من الغير

ج= مدفوعات الرواتب والأجور.، ف= الفوائد المدفوعة على القروض، ض= الضرائب على الدخل

ت = التوزيعات على المساهمين

والمعادلة السابقة تركز على الوحدة ككل وليس فقط حقوق الملكية حيث تعترف بمكافآت العاملين والمدفوعات لأصحاب المصالح الأخرى . ولكن على مستوى كل نشاط سيتم حساب القيمة المضافة عن طريق الفرق بين سعر التحويل للمنتج داخل النشاط وبين سعر المدخلات لهذا النشاط.

٢- نموذج قياس القيمة المضافة وفقاً لأساس الاستحقاق:

يتطلب قياس القيمة المضافة وفقاً لأساس الاستحقاق تعديل نموذج القياس وفقاً للأساس النقدي وذلك عن طريق تضمين المعادلة السابقة كل المستحقات خلال الفترة وحتى ولو كانت غير نقدية مثل الاهتلاك والأرباح المحتجزة وبناء عليه تأخذ المعادلة الشكل التالي[1]:

ق م= س – م – ج – ف – ص – ت – هـ - ر

حيث أن :

هـ= الاهتلاك

ر= الأرباح المحتجزة

ويرى الباحث الأخذ بنموذج قياس القيمة المضافة وفقاً لأساس الاستحقاق، باعتبار الأساس المتبع في القياس المحاسبي على مستوى معظم منشآت الأعمال بالإضافة إلا أن هذا النموذج يجعل من القيمة المضافة مقياسا شاملاً للأداء في الوحدات الاقتصادية ويوفر المعلومات المحاسبية للعديد من الفئات المستخدمة لها سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

---

(١) د. ناصر خليفة عبد المولى، تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية : دراسة ميدانية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد ٢٧، ٢٠٠٢.

المبحث الثالث
الدراسة التطبيقية

فيما يلي الجانب التطبيقي لاستخدام المحاسبة عن القيمة المضافة في تقييم أداء الشركات الأردنية محل عينة البحث:

أ- تفسير دلالة القيمة المضافة بكل شركة من شركات عينة الدراسة.

١- التفسير المحاسبي لأداء شركات عينة الدراسة عن سنة ٢٠٠٣م.

الجدول التالي يعرض القياس المحاسبي للقيمة المضافة بشركات عينة الدراسة طبقاً لأساس الاستحقاق عن سنة ٢٠٠٣م.

جدول رقم (2)

القياس المحاسبي للقيمة المضافة طبقاً لأساس الاستحقاق

عن السنة المالية 2003م (*)										وحدة القياس: مليون دينار
كود الشركة	إجمالي قيمة المبيعات	المصروفات								القيمة المضافة (**)
		المصروفات التشغيلية			المصروفات غير التشغيلية			إجمالي المصروفات		
		عن تكاليف التشغيل (تكلفة المستلزمات الوسيطة والأجور)	عن الفوائد البنكية	عن ضرائب الدخل	عن التوزيعات على المساهمين	صافي	عن الإهلاك	عن الزكاة المحتجزة	صافي	
A	141.9	85.6	4.1	5.9	14.9	110.5	24.1	46.9	71.0	181.5	(39.6)
B	125.9	73.1	2.9	2.5	8.5	87.0	8.6	27.0	35.6	122.6	3.3
C	693.1	655.6	2.7	0.9	3.8	663.0	11.1	0.1	11.2	674.2	18.9
D	28.6	23.5	0.1	0.4	3.1	27.1	1.1	1.1	2.2	29.3	(0.7)
E	25.5	14.1	0.1	0.3	4.5	19.0	0.9	0.6	1.5	20.5	5.0

(*) حسبت بيانات هذا الجدول من مواقع سجلات وتقارير شركات عينة الدراسة عن السنة المالية 2003م.

(**) حسبت القيمة المضافة طبقاً لأساس الاستحقاق بالفرق بين إجمالي قيمة المبيعات وإجمالي المدفوعات.

يتضح من الجدول السابق مجموعة الدلالات التالية:

- حققت شركة البوتاس العربية وشركة حديد الأردن قيمة مضافة سالبة على الرغم من وجود معدلات للربحية والعائد على الاستثمار موجبة بهاتين الشركتين.
- حققت شركة مصانع الإسمنت الأردنية وأيضاً شركة مصفاة البترول الأردنية والشركة العربية لصناعة الأدوية قيمة مضافة موجبة بجانب معدلات للربحية والعائد على الاستثمار موجبة أيضاً.

٢- التفسير المحاسبي لأداء شركات عينة الدراسة عن سنة ٢٠٠٣م.

الجدول التالي يعرض القياس المحاسبي للقيمة المضافة بشركات عينة الدراسة طبقاً لأساس الاستحقاق عن سنة ٢٠٠٢م.

جدول رقم (3)

القياس المحاسبي للقيمة المضافة طبقاً لأساس الاستحقاق

وحدة القياس: مليون دينار	عن السنة المالية 2002م (*)										
		المدفوعات									
		المدفوعات النقدية				المدفوعات غير النقدية					
الرمز	الشركة	إجمالي قيمة المبيعات	عن تكاليف التشغيل (تكلفة المستلزمات الوسيطة والأجور)	عن الفوائد البنكية	عن ضرائب الدخل	عن التوزيعات على المساهمين	المجموع	عن الإهلاك	على الأرباح المحتجزة	المجموع	القيمة المضافة (**)
A		143.9	78.9	3.1	6.7	18.3	107.0	24.6	44.7	69.3	176.3
B		113.1	66.5	2.7	2.1	7.9	79.2	10.3	27.0	37.3	116.5
C		618.7	584.1	1.4	1.8	5.9	593.2	9.2	0.1	9.3	602.5
D		28.8	24.2	0.6	0.2	2.7	27.7	1.1	1.1	2.2	29.9
E		29.3	16.6	0.1	0.3	4.5	21.5	0.8	0.4	1.2	22.7

(*) حسبت بيانات هذا الجدول من مواقع سجلات وتقارير شركات عينة الدراسة عن السنة المالية 2002م.

(**) حسبت القيمة المضافة طبقاً لأساس الاستحقاق بالفرق بين إجمالي قيمة المبيعات وإجمالي المدفوعات.

- حققت كل من شركة البوتاس العربية وشركة مصانع الإسمنت الأردنية وشركة حديد الأردن قيمة مضافة سالبة على الرغم من وجود معدلات ربحية وعائد على الاستثمار موجبة مما يدل على عدم كفاية مؤشرات التحليل المالي في الحكم على أداء هذه الشركات.
- حققت كل من مصفاة البترول الأردنية والشركة العربية لصناعة الأدوية قيمة مضافة موجبة بجانب معدل للربحية والعائد على الاستثمار موجبة أيضاً.

ب- تفسير العلاقة النسبية بين القيمة المضافة ومجموعة المتغيرات المطلقة بكل شركة من شركات عينة الدراسة.

في ضوء المعلومات الواردة بالجدول رقم (٤) يمكن إعداد الجدول رقم (٥) التالي الذي يركز على تحليل نسبة القيمة المضافة إلى المتغيرات المطلقة كمدخل لتقييم أداء شركات عينة الدراسة.

جدول رقم (٥)

تحليل نسبة القيمة المضافة إلى المتغيرات المطلقة كمدخل لتقييم أداء شركات عينة الدراسة

الشركة / المتغير	A	B	C	D	E
١- القيمة المضافة إلى صافي الأصول الثابتة					
٢٠٠٣	٣٠,٥	٢,٨١	٣٠,٨	٥,٥	٢٣,٩
٢٠٠٢	٢٤,١	٠,٠٣	٣٠,٩	٨,٦	٦٦,٧
مقدار التغير (*)	٦,٤	٢,٧٨	٠,١-	-٣,١	٤٢,٨-
٢- القيمة المضافة إلى إجمالي حقوق المساهمين					
٢٠٠٣	١٥,٤	٢,٨	٦٦,٨	٣,١٩	١٠,٣
٢٠٠٢	١١,٢	٣,١٥	٣٦,١٦	٥,٥	١٤,١٠
مقدار التغير (*)	٤,٢	٠,٣٥-	٣٠,٦٤	-٢,٣١	٣,٨-
٣- القيمة المضافة إلى رأس المال العامل					
٢٠٠٣	٣٧,٦	٣٧,٩	٢٦,٧	٨,١	١٣,١
٢٠٠٢	٤,١٤	٢٦,٨	٤٠,٨	١٨,٠٣	١٨,٤
مقدار التغير (*)	٣٣,٤-٦	١١,١	١٤,١	-٩,٩٣	٥,٣-

٤- القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية					
٢٠٠٣	٦٧,٩	١٠,٥	٧٣,٥	٢١,٩	٦٤,٩
٢٠٠٢	٤٥,٤	٢٢,٠٧	٦٥,٩	٤٠,٧	٢٤٤,٤
مقدار التغير (*)	٢٢,٥	-١١,٥٧	٧,٦	-١٨,٨	-١٧٩,٥
٥- القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية الاستثمارية					
٢٠٠٣	٢٢٩,٠٥	٢٤,٣	٣٧٥	٢٩,١٦	١٦٦٦,٧
٢٠٠٢	٥٦,٦	٢١,١	١٦٨,٨	٤٤	١٣٢٠
مقدار التغير (*)	١٧٢,٤٥	٣,٢	٢٠٦,٢	-١٤,٨٤	٣٤٦,٧
٦-القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية التمويلية					
٢٠٠٣	٢١٧,٦	٢٢,٣	٦٣,٩	١٤,٦	١٢٥
٢٠٠٢	٥٧٨,٦	٦٢,٩٦	٤٧,٩	٢٢٠	١٦٩,٢٠
مقدار التغير (*)	-٣٦١	-٤٠,٦٦	١٦	-٢٠٥,٤	-٤٤,٢

يوضح الجدول السابق مجموعة النتائج التالية:

تحليل القيمة المضافة إلى المتغيرات المطلقة كمدخل لتقييم الأداء في الشركات عينة الدراسة:

(١) القيمة المضافة إلى صافي الأصول الثابتة:

من خلال التحليل لوحظ أن هذه النسبة قد زادت لدى كل من الصناعات الاستخراجية والانشائية بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ في حين نقصت لدى الشركات الهندسية والمعدنية والشركات الكيميائية لنفس الفترة وقد لوحظ أن هناك ثبات نسبي في هذه النسبة لدى شركات الطاقة لنفس الفترة.

كما أشار التحليل على وجود علاقة طردية بين القيمة إلى صافي الأصول الثابتة للعام ٢٠٠٣ وبين نسبة القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية للعام ٢٠٠٣ وهي علاقة قوية ذات دالة احصائية في نفس الوقت حيث بلغت الدالة لها ٠,٠٠٧ على مقياس التحليل Correlation

كما لوحظ أن هناك علاقة طردية بين نسبة القيمة المضافة إلى صافي الأصول الثابتة للعام ٢٠٠٢ مع نسبة القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية الاستثمارية لنفس العام وقد جاءت العلاقة قوية وذات دالة احصائية بلغت ٠,٠٠٥ على مقياس التحليل Correlation.

ومن خلال تحليل نسبة القيمة المضافة إلى صافي الأصول الثابتة ودراسة مقدار التغير يلاحظ أن الشركات في كل من قطاع الاستخراج والانشاء قادرة على تمويل مشاريع استثمارية جديدة أو حتى تحديث الشركة لنفسها وزيادة طاقتها الانتاجية.

في حين كل من الشركات الهندسية والمعدنية وشركات الطاقة والشركات الكيميائية فهي غير قادرة على تمويل أي مشروع استثماري جديد أو حتى تجديد نفسها ، وهذا مادلت عليه أرقام مقدار التغير للقيمة المضافة إلى صافي الأصول الثابتة لكل من الأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣.

(٢) القيمة المضافة إلى اجمالي حقوق المساهمين:

لقد لوحظ من خلال التحليل أن هذه النسبة قد زادت بالنسبة للشركات الاستخراجية وشركات الطاقة في حين انخفضت لدى كل من الشركات الانشائية والشركات الهندسية والمعدنية والشركات الكيميائية . وقد أظهر التحليل عدم وجود أي علاقة بين هذه النسب والنسب الأخرى الموجودة في التحليل.

ومن خلال التحليل يلاحظ أن كل من الشركات الاستخراجية وشركات الطاقة قادرة على تحقيق مرونة مالية للشركة وذلك بسبب وجود قيمة مضافة تزيد

من حقوق المساهمين الأمر الذي يتيح للشركة القدرة على جذب استثمارات جديدة مستقبلاً لأغراض التوسع.

في حين أن كل من الشركات الانشائية والشركات الهندسية والمعدنية والشركات الكيميائية غير قادرة على تحقيق أي مرونة مالية وذلك بسبب عدم وجود قيمة مضافة تزيد من حقوق المساهمين فيها.

(٣) القيمة المضافة إلى رأس المال:

لقد لوحظ من خلال التحليل أن هذه النسبة قد زادت فقط لدى الشركات الانشائية كما قلت وانخفضت لدى كل من الشركات الاستخراجية وشركات الطاقة والشركات الهندسية والمعدنية والشركات الكيميائية.

ومن خلال التحليل لوحظ أن هناك علاقة عكسية بين نسبة القيمة المضافة إلى رأس المال العامل أي اجمالي الأصول المتداولة للعام ٢٠٠٢ وبين نسبة القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية التمويلية لنفس العام حيث كانت هذه العلاقة قوية وذات دلالة احصائية حيث بلغت ٠,٠٤٨ على مقياس التحليل Correlation.

ومن خلال التحليل يلاحظ أن نسبة القيمة المضافة إلى رأس المال العامل في كل من الشركات الاستخراجية والانشائية والطاقة مرتفعة مما يشير إلى زيادة معدل دوران الأصول المتداولة في الشركة وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر أو أعلى.

في حين فإن هذه النسبة في الشركات الكيميائية والهندسية والمعرفية منخفضة مما يقلل من معدل دوران الأصول المتداولة في الشركة وبالتالي فالمخزون سيكون راكد مما يترتب على الشركات تكاليف تخزين عالية تعمل بدورها على تخفيض حجم الأرباح التي يمكن أن تحققها هذه الشركات.

(٤) القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية:

من خلال التحليل لوحظ أن هذه النسبة قد زادت لدى كل من الشركات الاستخراجية وشركات الطاقة في حين قد انخفضت لدى كل من الشركات الانشائية والشركات الهندسية والمعدنية والشركات الكيميائية.

وقد بين التحليل أن هناك علاقة طردية بين نسبة القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية للعام ٢٠٠٣ وبين نسبة القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية التمويلية لنفس العام حيث يلاحظ أن هذه العلاقة قوية وذات دلالة احصائية حيث بلغت دالتها ٠,٠٥ على مقياس التحليل Correlation.

كما لوحظ أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة للعام ٢٠٠٢ وبين نسبة القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية الاستثمارية للعام ٢٠٠٣ وهي علاقة قوية وذات دلالة احصائية بلغت ٠,٠٠٦ على مقياس التحليل Correlation.

(٥) القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية الاستثمارية:

حيث يلاحظ من خلال التحليل أن هذه النسبة قد زادت لدى كل من الشركات الاستخراجية والشركات الانشائية وشركات الطاقة والشركات الكيميائية في حين لوحظ انخفاضها في الشركات الهندسية والمعدنية.

ومن خلال التحليل لوحظ أن هناك علاقة طردية قوية بين هذه النسبة للعام ٢٠٠٣ وبين نفس النسبة للعام ٢٠٠٢ وذو دلالة احصائية حيث بلغت الدالة ٠,٠١١ على مقياس التحليل Correlation.

(٦) القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية التمويلية:

لوحظ من خلال التحليل أن هذه النسبة قد انخفضت لدى طاقة القطاعات أو الشركات ما عدا شركات الطاقة فقد زادت لديها ولم تظهر التحاليل وجود أي علاقة لهذه النسبة مع النسبة الأخرى.

من خلال تحليل نسبة القيمة المضافة إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية يلاحظ أن أكثر الشركات تحقيقاً للسيولة من خلال صافي التدفقات النقدية الثلاثة السابقة هي شركات الطاقة في حين تأتي الشركات الاستخراجية في المرتبة الثانية حيث تحقق سيولة من خلال صافي التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية فقط وتأتي الشركات الانشائية والكيميائية في المرتبة الثالثة لتحقيقها سيولة من صافي التدفقات النقدية الاستثمارية فقط.

وتدعم هذه التدفقات كافة المشاريع المستقبلية للشركات كما أنها تدعم خزينة الدولة من خلال زيادة حجم الاستثمارات بالدرجة الأولى.

جدول رقم (٦)

تحليل الارتباط بين القيمة المضافة وبين المؤشرات المحاسبية

بيان تحليل الارتباط	متوسط القيمة المضافة	متوسط معدل الربحية	متوسط معدل العائد على الاستثمار	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية	متوسط معدل دوران رأس المال العامل	متوسط نسبة التداول
معامل الارتباط سنة ٢٠٠٣	٢,٦٢-	١٣,٠٢	٨,٠٨	١٣,٧	٠,١٦	٤,٥
معامل الارتباط سنة ٢٠٠٢	٢,٨٢-	١٢,٤٨	٧,٨٨	١٢,٤٨	٦,٣٤	٤,٢٤
مقدار التغير في معامل الارتباط(*)	٠,٢	٠,٥٤	٠,٢	١,٢٢	٦,١٨-	٠,٢٦
مربع معامل الارتباط سنة ٢٠٠٣	٦,٨٦	١٦٩,٥	٦٥,٢٨	١٨٧,٧	٠,٠٢٥	٢٠,٢٥
مربع معامل الارتباط سنة ٢٠٠٢	٧,٩٥	١٥٥,٧	٦٢,٠٩	١٥٥,٧	٤٠,١٩	١٧,٩٧
مقدار التغير في مربع معامل الارتباط (**)	١,٠٩-	١٣,٨	٣,٢٩	٣٢	- ٤٠,١٦	٢,٢٨

من خلال الجدول السابق وبعد التحليل والاطلاع على مقدار التغير في معامل الارتباط بين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٢ يلاحظ أن هناك تحسن في كل من القيمة المضافة ومعدل العائد على الاستثمار نسبة التداول بشكل بسيط في حين هناك تحسن متوسط لمعدل الربحية وتحسن ملحوظ في معدل العائد على حقوق الملكية إلا أن معدل دوران رأس المال العامل لم يحقق أي تحسن.

أما فيما يتعلق بمقدار التغيير في مربع معامل الارتباط فقد لوحظ أن كافة القيم المحاسبية المستخرجة بداية من القيمة المضافة وانتهاءاً بمتوسط نسبة التداول لم ترتق إلى أكثر من ٥٠% من مقدار مربع معامل الارتباط بين القيمة المضافة والمؤشر المحاسبي الأمر الذي يدل على أن كافة الأداء المالي لهذه الشركات لم يكن بمستوى التحسن المطلوب لكون وجوب أن تصل النسبة بين القيمة المضافة والمؤشر المحاسبي إلى أكثر من ٥٠% .

التوصيات :

- في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي :

١) ضرورة استخدام الشركات الصناعية الأردنية لمؤشر القيمة المضافة كمكمل للمؤشرات المحاسبية التقليدية لتفسير حقيقة الأداء المالي لهذه الشركات كما يجب أن تقوم بالاعتراف بالقيمة المضافة وقياسها والافصاح عنها محاسبياً في التقارير المالية.

٢) نظراً لأهمية معلومات القيمة المضافة للعديد من فئات المجتمع سواء على المستوى الجزئي (داخل وخارج الوحدة الاقتصادية) أو على المستوى الكلي (للأغراض الاقتصادية) لذا يوصي الباحث بأن تقوم الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات القيمة المضافة واعتبارها قائمة مكملة للقوائم المالية التي تنص عليها معايير عرض القوائم المالية.

٣) الحاجة إلى إعادة هيكلة الإدارة المحاسبية في الشركات التي تنخفض فيها العلاقة بين القيمة المضافة ونسبة رأس المال العامل وذلك للمساعدة في التخلص من المخزون الزائد عن حاجة الشركات الصناعية تجنباً لتعرضه لمظاهر سوء التخزين والاستخدام.

٤) أن القيمة المضافة كمؤشر هام في الكشف عن حالات التعثر والخلل المالي في الشركات الصناعية عامة والأردنية خاصة فيجب على هذه الشركات ضرورة إجراء مقارنة بين هذا الأسلوب وبين المؤشرات المحاسبية التقليدية التي تكتفي هذه الشركات بها في الحكم على أدائها المالي وذلك كمدخل موضوعي لاقرار التوازن المالي لهذه الشركات في إطار المعايير المحاسبية الدولية.

٥) من حق حملة الأسهم التعرف على القيمة الاقتصادية الحقيقية للشركة، ويوفر أسلوب القيمة المضافة لهم المعلومات المحاسبية القادرة على معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة.

٦) يوصي الباحث بأن تتم صياغة معايير تقييم أداء الوحدات الاقتصادية استناداً إلى معلومات القيمة المضافة حيث أنها تعتبر أكثر ملاءمة من مقاييس الأداء التقليدية التي تعتمد على مفاهيم الربحية وذلك لأغراض تقييم أداء الوحدة الاقتصادية للوظيفة الشاملة المتمثلة في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالإضافة إلى أنها تتلاءم والتطور الذي حدث في الدور الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية من مجرد أداء لتعظيم عائد فئة واحدة

وهي الملاك إلى أداء لتعظيم عوائد العديد من فئات المجتمع المشارك في أداء هذه الوظيفة الشاملة.

٧) نظراً للدور الملموس للقيمة المضافة في الحكم على حقيقة الأداء المالي بالشركات العاملة في الأردن، يوصي الباحث بضرورة تبني الجامعات الأردنية هذا الأسلوب ضمن المساقات أو المقررات الدراسية، هذا بالإضافة إلى ضرورة تبني الجمعيات المهنية والمنظمات العلمية المحاسبية هذا الأسلوب ضمن مؤتمراتها وندواتها وضمن برامجها واختباراتها للملتحقين بمهنة المحاسبة والتدقيق .

٨) يوصي الباحث بضرورة تدريب العاملين بالإدارات المالية بالشركات الأردنية على كيفية قياس أسلوب القيمة المضافة والافصاح عنها بالتقارير المالية وأيضاً كيفية توظيفها بشكل تطبيقي بهذه الشركات.

٩) إن أسلوب القيمة المضافة كمقياس يساعد المهتمين بالدولة – على دعم قرارات خصخصة شركات القطاع العام – ويوفر المعلومات المحاسبية لصناع القرار بالدولة عند التكلفة بخصخصة بعض شركات القطاع العام، وذلك نظراً لقدرة أسلوب القيمة المضافة على تصنيف هذه الشركات إلى :

- شركات ذات مركز مالي قوي.
- شركات ذات مركز مالي متوسط.
- شركات ذات مركز مالي رديء المستوى.

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

(١) أحمد بسيوني شحاته، تقييم قائمة القيمة المضافة كاتجاه أوروبي جديد في التقرير المالي ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية ، (العدد الأول ، ١٩٨٩ .

(٢) أسامة محمد زكي، القياس المحاسبي لتقييم أداء شركات قطاع الأعمال العام باستخدام نموذج متعدد الأهداف ، مجلة العلوم الإدارية ، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، يوليو ١٩٩٣،

(٣) سيد فتحي عويس أبو الهنا، استخدام التحليل المالي للقيمة المضافة لتهيئة شركات قطاع الأعمال العام للخصخصة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ٢٠٠٠.

(٤) عبد العاطي لاشين، تقييم التسعير السوقي ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية في سوق الأسهم المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، يناير ٢٠٠١.

(٥) عبد الناصر نور ، كمال الربيعي ، قائمة القيمة المضافة أداة مهمة في تفصيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، أيلول/٢٠٠٣.

(٦) عراقي العراقي، المحاسبة عن القيمة المضافة، المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد التاسع، مايو ١٩٩٣.

(٧) محمد عبد الحميد طاحون، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠١. .

(٨) محمود صبح، إعادة هيكلة الشركات – المدخل الحديث، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٩.

(٩) مصطفى أحمد الشامي ، قياس القيمة المضافة وجدوى الافصاح عنها مع التطبيق على شركات وزارة الصناعة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس (العدد الأول) ، ١٩٩٤.

(١٠)مصطفى أحمد الشامي، خصائص مؤشرات الربحية والقيمة المضافة، مدخل لبيان جدوى الافصاح عن القيمة المضافة في الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، المجلة العلمية للبحوث العلمية والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد ٤٣، ١٩٩٨، .

(١١)منى عبد الهادي، تقييم الأداء في ظل الأهداف المتعددة لمنشآت الأعمال باستخدام مقياس كمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

(١٢) ناصر خليفة عبد المولى، تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية : دراسة ميدانية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد ٢٧، ٢٠٠٢.

(١٣)هشام عبد الحي السيد، محتوى المعلومات في قائمة التدقيق النقي بالتطبيق على سوق رأس المال المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية) كلية التجارة بني سويف جامعة القاهرة ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٠.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

(1) Benjamen, J.J. & K.G. Stanga, " Differences In Disclosure Needs of Major Users of Financial Statements " Accounting And Business Research ، Summer, 1977.

(2) Chong Sebastian Yeesiew " Value added productivity analysis as a management tool : A review of Singapore, Britain and Japan " Research in Accounting in Emerging Economies, Vol. 3, 1995.

(3) Evreat Serge & Riahi Belkoui Ahmed " Usefullnes of value added reposting: a review and symthesis of literature", Managerial Finance, Vol 24, No. 11, 1998.

(4) Gray ،S. & K. Maunders, " Value Added Reporting : Uses and Measurement, ", London , 1980.

(5) Gry, R.D. & K. Manders, " Corporate Social Reporting: Emerging Trends In Accountability and The Social Contract " Accounting, Auditing And Accountability, Vol.1, No. 1, 1988.

(6) Hamilton Stanley W. & Heinkel Rovert L. " Sources & Value added in Canadian Real estate investment management " Real- Estate Finance, Vol. 12, N. 2, Summer 1995.

(7) Jan Staden C.J. " The usefulness of the value added statement in South Africa "Managerial Finance, Vol – 24, No. 11, 1998.

(8) Riahi Belkaoui Ahmed & Fekrat M. Ali, " The magic in Value Added : Merits of Derived Accounting Indicator Numbers", Managerial Finance, Vol. 20, 9 , 1994.

(9) Riahi Belkaoui Ahmed & Picur Ronald D. " Explaining market returns : Earnings versus value added data", Managerial Finance, Vol.20, No. 9,1994.

(10) T., &l. Christoph, " The Value Added Statemant as a part of Corporate social Reporting ", management International Review, 1981.

(11) The Accounting Standard Committee, " The Corporate Report " , The Institute of charatered In England and Wales, 1975.